الفلاح المصرى

بقلم المسيو مرسيل فانسو

رئيس مجلس إدارة أسبتالجارى المصرى

"هذه ترجمة المقال القيم الذى نشره مسيو فانسو بمجلة القاهرة "لا ريفى دى كير" وعالج فيه مشكلة "الفلاح المصرى" بروح العطف مع مراعاة الحقائق واقعة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية" . المحرر

قد يعجب الذين يتتبعون مطالعة مجلة القاهرة " لا ريفى دى كير" من العودة الى الحديث فيها عن مسألة قد سبق للمسيو "مينوست" أن حللها بما لا مزيد عليه من الإيضاح والصراحة فى الجزء الصادر منها فى فبراير سنة ١٩٤١ . ولكن غرضنا اليوم إنما هو بسط بعض خواطر عن الحالة الاجتماعية من الناحية العملية لها اتصال بهذه المسألة الخطيرة .

على أن لمثل هذه المسألة خطورتها فيما يتعلق بمصر إذا نظر اليها من الوجهة الإنسانية بحتة أو من الوجهة الاقتصادية بحيث لا يستكثر التفكير فيها ولو فى فترة من الزمن مشوبة بهموم أخرى كثيرة .

قال المسيو "مينوست" فى تحليله المفرغ فى قالبه العلمى والانسانى " إنه لا مفر لنا من أن نختار أحد أمرين اثنين لا ثالث لهما فإما أن يعمل على اصلاح حالة الشعب بوقف تزايده وإما أن يترك له الحبل على الغارب لينمو و يعيش فى مستوى يزداد انحطاطا كلما كثر عدده " .

لقد بسطت المعضلة على وجهها الصحيح وكان لاستنتاج صائبا ولكنه باعث على الأسف مما نعرفه جميعا من أن دون وقف نمو سكان الريف فى مصر صعوبات جمة ما برح يتراجع أمامها المشترع والحكومات . فهل معنى ذلك أنه يجب الاستسلام للأمر الثانى ومشاهدة التزايد فى انحطاط معيشة الفلاح ومستواه الاجتماعى .

لا ينكر أن مسألة العدد لها شأنها فى مشكلة السكان بل هى ما برحت فى المقام الأول إلا أن هناك مسائل مستعجلة يقتضى الأمر حلها ريثما يتيسر العثور على العلاج بل العلاجات لأن الامراض الاجتماعية لا تشفى بمجرد طرق بسيطة لا يمكن الحيود عنها .

إن هناك شعبا يتضاعف عدده مع الأسف لكثرة ولكنه شعب موجود يعيش ويعمل ويتألم — يجب أن يستفيد منه من الناحية الاقتصادية وهذا الشعب في حالة تبعث على القلق أجمع على الاعتراف بها الذين اهتموا بدرسها من وزراء وسياسة وعلماء اقتصاد وأطباء .

على أن هناك فكرة تحول في الخاطر عند مطالعة بعض التقريرات أو الاستماع إلى بعض التصريحات. أليس في ذلك شيء من المغالاة ؟ ألا يجرى الأمر بشأن الفلاح كما يجرى وتتراءم قد يولع فيه ؟ ألا يجب التفكير فيما كانت عليه الحالة منذ نحو خمسين سنة ؟

لقد احتمت الأوبئة الفتاكة التي كانت تحل صيفا ثقيلا على الريف من حين إلى آخر فثمة اليوم أطباء ومولدات وصيادلة لم يكونوا من قبل، وكم في الحقول من آلات مصلية كانت مثلا كانت تقوم بمساعد الرجال فأصبحت اليوم تؤدى بالآلات ، كذلك نقص عدد ساعات العمل .

لقد كان الفلاح يرتدى ثيابا أقل استيفاء لحاجته من مثلها الآن ويستعمل مقدارا من الصابون أقل مما يستعمله اليوم . وقد ألغيت السخرة وازداد توطد الأمن وسهل الانتقال عما كان عليه من قبل وأنشئت المدارس المجانية وشيدت المستشفيات .

إن الماضي كان ولا ريب أسوأ حالا من الحاضر إلا أن ذلك لا يكفي لتبرير الحاضر فثمة الحالة الراهنة قد علت الصيحات بالشكوى . وقد دلت الإحصاءات على أن نسبة المصابين بتدرن الرئوى قد تبلغ ٧٠ ٪ في بعض القرى ومن ٤٠ إلى ٦٠ ٪ في بعض الآخر . وربما كان ٨٠ ٪ من سكان الريف مصابين بالأمراض المتوطنة كالبهارسيا والانكليستوم والملاريا وغيرهما وأن النسبة المئوية لهم فيما يزداد باطراد .

وهذا ترى في تقريرات اللجان الرسمية وغيرها أرقاما كل ما فيها يبعث على القلق .

ولما كان الحديث قد دار في ظروف كثيرة على هذه المسائل بيني وبين أصدقاء مصريين من ذوى الشأن فالذى أراه أنه يجب ألا يركن بصفة قاطعة إلى هذه الأرقام إذ لم يكن في العهد الغابر إحصاءات . ومنذ بضع سنين صحت العزيمة على القيام بها ولكن الحالة الإدارية للبلاد لم تكن تساعد على ذلك ، وحد ما يدعو إلى الشك في صحتها على أن أرقام هذه الاحصاءات على فرض الغلو فيها أو الاستناد إلى بعض ما فتئت الشغل الشاغل للمفكرين . وقصارى القول لقد تم شيء من الإصلاح ولكن الحالة الراهنة ما زالت سيئة . ولابد من العمل . أما أولا فمن باب الإنسانية لأن الفلاح مهما يبع من أمر استسلامه فانه ولاشك يشكو فقره وبؤسه وتصعضع صحته . وأما ثانيا فمن الوجهة الاقتصادية لأن من معالجة

مشكلة سوء السكان وليس هناك دواء شاف لمرض ولكن كل دواء يساعد على تخفيفه) هو مسألة توسيع نطاق الصناعات ومسألة الهجرة إلى السودان وإلى غيره من المناطق .

وسواء كان الغرض استخدام الفلاح في الصناعة أم في ترحيل الفقراء فلا بد من أن يكون نصيب الفرد أكثر مما هو عليه الفلاح الآن .

ويعتقد بعضهم أن سبب المرض بسيط وأنه معروف وهو قلة التغذية ، ولكن هذا التأكيد ليس من شأنه أن يحل المشكلة فمن الإمكان بل من الواجب محاولة بذل بعض الجهود . وقد أجريت تجربة مفيدة بناء على اقتراح مدير أسيوط لتحسين تغذية ٣٠٠٠ ولد من تلاميذ المدارس التي تتعهدها ٥٤ قرشا لكل ولد طوال السنة المدرسية ، والظاهر أن هذه التجربة قد أسفرت عن نتيجة مرضية ولا يصعب بذل مثل هذه الجهود في المديريات الأخرى ولكن ذلك لا ييسر تعميمه على جميع سكان القرى وحيرنا أن نعلن الصعوبات من أن نحصيها ، وقد أصاب المسيو ميوست في إشارته إلى ذلك حين قال " إن زيادة نصف قرش لا تغير في اليوم على حال كل عامل من المليونين ونصف المليون من عمال الزراعة أي نحو خمسين في المائة قد استنزلوا أخذ خمسة ملايين من الجنيهات من جيوبهم وهذا لا يمكن تحقيقه دون أن نحضر اقتصاد بلاد بأسرها اضطرابا خطيرا " .

على أن هناك من يزعم أن مسألة قلة التغذية مبالغ فيها وأن غذاء الفلاح كاف في الدواء حتى . وهذا أمر لا يمدوحة عند الاقتصاد المصري ، وسكان القرى به وصول بل هو يزعم أن الفلاح يحسن اليوم غذاءه عما كان عليه الأمس .

" لقد كان حظ الفلاح في غذائه منذ نحو خمسين سنة على حين كان يشعر بالجوع فيه بسبب الفقر ، وكانت الذرة الشامية تعد من الأطعمة الفاخرة . وأما اللحم فلم يكن يؤكل إلا مع الخبز أربع أو خمس مرات في السنة لا غير ، وذلك في أيام الأعياد الكبرى والمواسم الدينية ، وكان يعد من المواد الدهنية والأروتية ، أما اليوم فقد تغير الحال تغيرا عظيما ، فحل الأرز والذرة الشامية محل الشعير والصفة لأن وفرة زيادة استهلاك القمح ، وقد أصبح يؤكل في السنة خمس مرات بعد أن كان لا يؤكل إلا أربع مرات ، ومن اللحوم ما كان يؤكل مرة أو مرتين في السنة كالجاموس والجمل والمعز والضأن ، وهي أغلى من الكل وأشهاها ، وبعد أن كان اللحم لا يؤكل غير أربع أو خمس مرات في السنة أصبح يؤكل بضع مرات في الشهر كما أن استهلاك السكر قد زاد " [1] .

وقد لا يخلو هذا الرأي من الصحة ، على أن غذاء الفلاح ولو أنه تحسن اليوم قليلا لا يزال غير كاف وقد نتج أن من جراء سوء التغذية وجهل الفلاح للقواعد الصحية تفشت

---

[1] المسيو برنخسيش .

الأمراض المتوطنة فزادت الحالة خطورة واشتد ضعفه . وهناك بعض إحصاءات دقيقة يمكن لأحدها تثبت ما نقدم ذكره منها على سبيل المثال الاحصاءات الخاصة بتحويل الأراضي المنزرعة فى مناطق خاضعة لأى مشروع تنظيم ري . فإن نسبة الملاريا قد ارتفعت فى غضون ثلاث سنوات فى إحدى القرى من ١٠ ٪ الى ٤٢ ٪ وفى أخرى من ٧ ٪ الى ٥٠ ٪ وفى غيرها من ١١ ٪ الى ٦٤ ٪ وذلك فى مديرية أسوان من سنة ١٩٣٤ الى سنة ١٩٣٧ . وعلى جملة فان الجميع متفقون على أن تغيير حالة رطوبة الجو فى مصر قد زاد من انتشار الملاريا وتكثيفها . وبعد استقرار الرطوبة استقرارا لم يعهد من قبل على نحو أمراض كانت موجودة وزاد من هولها . أضف الى ذلك أن الحضارة الحديثة على ما لها من بعض الحسنات لم تخل من الأضرار ، وقد شكت مصر وما فتئت تشكو من تعاطى المخدرات التى يرجع انتشارها الى الأمراض المتوطنة ، فان الفلاح يحاول أن يجد فى إفراطه فى تناول هذه العقاقير المهيجة دواء لغرارة ضعفه .

زد على كل هذا ما يشاهد فى القرى من مخالفة للقواعد الصحية كالقذارة العامة وسوء الظروف المحيطة بحالات الوضع (الولادة) وقلة العناية بالطفولة وكثرة البرك وانتشار الذباب وانتفاء المياه الصالحة للشرب والجهل والاستسلام .

على أنه يجب ألا يتبادر الى ذهن القارئ الغريب عن هذه المسائل — عند اطلاعه على هذه الصفحة السوداء — أن مصر غير مبالية بها ، فكم أثير غبار هذه المسألة من أعلى المنابر وعلى صفحات الجرائد وفى تضاعيف المجلات ، وكم ارتفعت أصوات منذرة بالخطر الداهم .

وفى شهر نوفمبر من سنة ١٩٣٩ م يخرج حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا من بسط هذه المسألة بحذافيرها فى مجلس النواب ، وهناك تدابير قامت بها الحكومات وإجراءات اتخذت من عهد بعيد لمسألة فى البرلمان ، ولكن من الخطأ أن نعتقد أن فى وسعنا أن نصل بهذه التدابير الى تغييرات حاسمة عاجلة ، وذلك لأن معظمها لا يؤدى فى الواقع إلا قليلا الى الغرض المنشود . أن فى مكنتنا أن نقرر أنه يجب أن يتمتع الفلاحون بين عشية وضحاها بجيوب تتوافر فيها الثروة الصحية ويحصلوا على المياه الصالحة للشرب والحمامات العمومية والمستوصفات المحلية والملابس الضرورية ، ولكن تقرير الشىء لا يكفى لتحقيقه .

إن بين إعراب الشارع على أمنياته وبين تقرير الاجراءات وتنفيذها والعودة لتتبعها تقوم العراقيل وتمر الأعوام ، فقد كانت مسألة تزويد البلاد كافة بالمياه الصالحة للشرب أمنية ولاة الأمور من زمن طويل . فقد سعت فى سنة ١٩٣٧ أنه قد قدر للنفقات ستة عشر مليونا من الجنيهات توزع بالتطبيع على عدة سنوات وقيل فى سنة ١٩٣٨ إن هناك ٤٠٠٠ قرية

محرومة من هذه المياه، وتوقعوا أن تصبح هذه القرى كلها فى سنة ١٩٤٢ مزودة بالمياه الصالحة للشرب ولو من الآبار وقد اقترب الموعد المضروب .

لقد كان التفاؤل كبيرا ؟ على أنه لا بد لنا من الاعتراف بأن مثل هذه الأعمال يتطلب وقتا طويلا واعتمادات مالية جسيمة جدا لكن هذا لا يمنع من القول بأن السير فيها كان بطيئا .

لقد قالوا وكرروا القول بأنه يجب تجفيف المستنقعات والبرك التى هى مصدر العدوى وقد أعلن رسميا فى سنة ١٩٣٧ أن هناك ١٠٠٠٠ فدان يجب تجفيفها وأنه يلزم لهذا العمل أربعة ملايين من الجنيهات ، ثم قرأنا فى تصريح لوزارة الصحة العمومية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ أنه لم يردم من عشرة الآلاف المذكورة الى ذلك التاريخ سوى ٢٨٠ فدانا .

أما فيما يتعلق بالمستشفيات والشؤون الصحية فقد بذلت جهود كثيرة فأنشأوا مستشفيات ووحدات صحية متنقلة ، غير أن معالى الدكتور على باشا ابراهيم وزير الصحة العمومية قد شدد فى فبراير سنة ١٩٤١ فى توجيه الأنظار الى عدم كفاية ما عمل فى هذا السبيل ونبه الى خطورة الحالة وضرورة وضع برنامج نهائى ينفذ بما لا مزيد عليه من الدقة فى خمس أو سبع السنوات المقبلة .

وبحادث أن شب حريق سنة ١٩٣٦ فى قرية ميت فارس فى مديرية الدقهلية (وعدد سكانها ٣٦٠٠ نسمة وعدد بيوتها ٤٠٠) فكاد يأتى عليها برمتها وقرر ولاة الأمور إعادة بنائها على نظام القرى النموذجية وقدرت النفقات فى بدء الأمر بثلاثين ألف جنيه ثم زيدت الى ٦٠٠٠٠ جنيه ووقع الاختيار على الموضع وأعلن عن المشروع بطريق المقايسات والمناقصات ثم لم ينفذ شيء من ذلك فاضطر المنكوبون بما دفع لكل أسرة من تعويض يتراوح بين جنيه وثمانية جنيهات أن يرأبوا — بقدر الامكان — بيوتهم الحقيرة بأنفسهم .

ولكن سواء كانت هذه الاجراءات خاصة بالأمور الاقتصادية أو بالأمور الصحية فان معظمها يقتضى — ليكون فعالا — الحصول على تعاون الفلاح أو على الأقل موافقته ، وهذا التعاون لا تكون له قيمة إلا إذا أدرك الفلاح ما فيه من لفائدة ، فما فائدة الطلمبة ان لم يعن بها ؟ وما فائدة تزويد القرى بالمياه الصافية النقية إن ظل الاعتقاد بان المياه الكدرة أصلح منها ، وما فائدة تجفيف المستنقعات ان عادت الى التكون بسبب الإهمال . وماذا يفيد شفاء شخص من البلهارسيا وهو لا يكاد يبرأ منها حتى تقوده قلة احتراسه الى التعرض لأسباب المرض فيصاب بها ثانية .

ولا بأس من أن أذكر هنا مثالا من أمثلة الجهل وقلة الإدراك وهو أن أحد الملاك من محبى الخير والاحسان أعطى أحد فلاحيه قطرة ليعالج بها عينى ابنه وبعد أيام قليلة علم أن الفلاح دفعته الحاجة الى الزجاجة فرمى القطرة التى فيها دون أن يستعملها ! .

وفى هذا السبيل تعترضنا مصاعب كبيرة ترجع الى عدم وجود هيئات محلية وخلو القرى من جماعات من شأنها أن تكفل تنفيذ واحترام الاصلاحات التى بدأت بها الحكومة وتفهم الأهلين ضرورة هذه الاصلاحات وفوائدها .

ويخيل إلى أنهم لا يقدرون تمام التقدير خطورة هذه العقبة التى تقف فى وجه الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فى مصر، ومنشأ ذلك هو حالة البلاد الاجتماعية . ففى البلاد أقلية مثقفة من الرجال وعدد كبير من الأميين منتشر فى كثير من القرى فى طول البلاد وعرضها يعيش عيشة خالية من وسائل الراحة . لا يستطيع الذين فى وسعهم إرشاد الفلاحين وتشجيعهم أن يختلطوا بهم ويعايشوهم ولا لوم فى ذلك ولا تثريب ؛ وكل ما فى الأمر أنها حالة يجب أن تعتبر من الأركان الأساسية التى تؤثر فى كل إصلاح اقتصادى واجتماعى .

فماذا تفعل الحكومة ؟ إنها تقرر إصلاحات عظيمة وتشرع فى أعمال كبيرة يمكنها وحدها أن تضطلع بها باعتمادات يقرها البرلمان وتحث على العمل ، ولكن الذى يجب أن يستفيد من هذه الاجراءات والأعمال هو الفلاح وهو رجل على الفطرة ومستسلم بطبيعته بل هو أكثر استسلاما مما كان يجب أن يكون بسبب إعيائه الناجم عن سوء صحته .

إن معظم الاصلاحات الاجتماعية تقف فى سبيلها العقبات أو يسحب عليها ذيل النسيان إذا لم يعامل الفلاح بالصبر ولم تنطو هذه المعاملة على الاخلاص . وفى بعض الأحيان على التضحية وانكار الذات . فهل من المستطاع أن يطلب ذلك من موظفين لا يعيشون بين الفلاحين وعليهم فوق ذلك بحكم وظائفهم واجبات لا مفر لهم من تأديتها .

كلا ، ولا سيما أنه ليس فى القرى — كما تقدم لنا القول — ما يغرى بالإقامة فيها .

ولكى تصل الحكومة الى ما ترجوه لمشروعاتها من النجاح تلجأ الى وسائل الاكراه ، ففى يتعلق بمكافحة البلهارسيا تفكر فى سن قانون ينص على وجوب معالجتها وتتبع مراحلها وطرق الوقاية التى يجب اتخاذها ومنع العدوى مع معاقبة المخالف بالغرامة والحبس .

وقد تكلموا عن قانون يجعل العناية بعيون الأطفال إجبارية الى بلوغهم السنتين من العمر، وهم يريدون منع الاستحمام والتبول فى الترع والمصارف . وإلا وقع المخالف تحت طائلة العقاب .

نعم إن قانوننا يفرض العقوبات على مخالفيه قد يكون فى بعض الأحيان وسيلة للتغلب على ما فى الفلاحين من جمود وعدم اكتراث . ولكن يجب ألا نغتر أو يغرب عن بالنا ما يمكن أن يؤدى اليه مثل هذا التشريع من تجاوز الحدق تطبيقه . فمثل هذا القانون لا يكفى فى أكثر الأحيان إن لم يدرك الفلاح فائدته أو يرغب فى الاستفادة منه . وأما من ناحية الحكومة فهل يتهيأ اليها — وليس هناك هيئات محلية فيها الكفاية — ما يلزم من الأعمال وما هو ممكن أو غير ممكن ؟

نخشى أن يكون الجواب بالنفي . ألم تقرر في بعض الأحيان إصلاحات مهمة ثم كان من جراء ما ذكرنا أنها لم تطبق أو طبقت على وجه غير مرض .

ولكن الذي لا يمنع الأداة الحكومية الادارية أن تقوم بها مباشرة يمكن أن يباشرها بعض أفراد الأمة أو الحكومة تشجيعا ومعاضدة وهنا أريد أن أقول كلمة عن الأعمال الأولى الجليلة العديدة التي قامت بها جماعة من الأفراد وهي « الجمعية المصرية لدراسات الاجتماعية » فهذه الجمعية التي أنشئت منذ بضع سنوات نفر من ذوي الهمة والغيرة أصابهم من المصريين تحمسوا في إعداد الأداة الجوهرية لعملها من مهذبين اجتماعيين (من الفتيان) وزائرات صحيات (من الفتيات) أقول الأداة الضرورية على سبيل التشبيه وإن كانت الكلمة غير محلها لأنها توقع في ذهن السامع معنى الجمود في حين أن الواقع هو بخلاف ذلك لأن المقصود منها رسل من الشبان يجب أن يجمعوا الى شيء من الخبرة الصبر والاخلاص والوطنية ، أي أن ينظروا الى مهمتهم كرسالة وطنية أكثر منها الى عمل مأجور.

أما ما تعمله هذه الجمعية — بعد تكوينها وتدريبها لهؤلاء الاجتماعيين — فهو أن ترسل الى القرية التي يراد إصلاحها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية بعض هؤلاء الشبان (وأكثر ما تكون البعثة مؤلفة من عامل اجتماعي وزائرة صحية) فيقيمون في القرية ستة أيام في الأسبوع ، وهناك يختارون منزلا شبيها بكثير من المنازل الأخرى يرتبونه على النظم الصحية ويجعلون منه عيادة يجهزونها بالخامات الضرورية للاسعافات الأولى والولادة وينشئون فيه مصحة ذوات أسرة بسيطة جدا ويعدون فيه للاستقبال مكانا صغير مزودا بمذياع للتسلية ومن شأن هؤلاء الشبان أن يتصلوا بالسكان وأن يسعوا في سبيل اكتساب ثقتهم ثم يعملوا على تحسين حالة معيشتهم من حيث النظافة وإنشاء المطعمات وتركيب الأدوات الصحية وردم البرك ، وفي الوقت نفسه يجرى العمل فيما هو متعلق بالميدان الاقتصادي من تحسين طرق عمل وتدبير أشغال يدوية صغيرة تعمل في أوقات فراغ يجنى منها بعض الكسب (كتربية دودة القز في المنازل) ولما كان بيع الشرنق من الأمور السهلة فان هذا العمل إذا اعتنى به مدة شهرين يكفل للأسرة فوق دخلها ربح عشرة جنيهات في السنة وهو ربح لا يستهان به بالنسبة الى الفلاح . وإن في محل التجربة متسعا للأعمال على اختلاف أنواعها .

وفي الوقت نفسه يجب على هؤلاء الشبان أن يدرسوا حالة كل أسرة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية ويسجلوا لها بطاقات ، ولكي تكون التجربة من هذه الناحية ذات أثر فعال كاد يكون من الضروري أن تقيم في العزبة التي تجرى فيها التجربة سنة أو سنتين على الأقل وحدة صحية حكومية أي العناصر الضرورية لمستشفى متنقل مع طبيب يكثر من التردد على القرية

ولإدارة العمل ومراقبته وتتبع ما تم منه تؤلف من أهل القرية لجنة يشترك فيها بعض أشخاص من أعضاء الجمعية من ذوى العلم والخبرة بالمسائل الاجتماعية والطبية أو ممن يهتمون بمثل هذه التجارب .

ومثل هذه التجارب إذا أجريت بتعقل ودقة وإخلاص تحاط بأحسن التمهيد مآلها تهذيب الفلاح وتحسين حالته وبحث ما هو ضرورى وما يمكن عمله بغير كثير من الانفاق ودراسة الأشياء الوهمية التى لا يمكن تحقيقها إذ يجب ألا يغيب عن البال بعض عناصر المسألة . فمن بين المصريين ملايين ليس فى مقدور أحدهم أن ينفق فى سبيل معيشته حتى فى الشهر ، والأسرة فى الريف — الذى يعد عادة من خمسة أشخاص — مضطرة أن تكتفى فى معيشتها بمبلغ يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ جنيها فى السنة ومصر بسبب كثرة عدد سكانها ليست بالبلد الغنى وليس فى وسعها القيام بإصلاحات تتطلب نفقات باهظة ، وبالتالى يستحيل تحقيقها .

أما الحكومة ومن ورائها نصائحها فقد أدركت ما فى هذه التجارب من فائدة وعملت على تذليل الصعوبات التى تعترضها ونوه ذلك فإن فى البلاد هيئة نافعة من شأنها تشجيع هذه المجهودات ومن قبلها ترك الحرية للقائمين بهذه وهذه الهيئة هى وزارة الشؤون الاجتماعية .

على أن لنا أمنية نود لإعرابها ، وهى أن تساعد الوزارة هذه الجمعية أو كل هيئة من نوعها على ألا تعمل ما من شأنه أن يؤدى الى اندماج الجمعية فيها أو ضمها اليها ، فلا أصيبت بالعقم مجهودات هى فى حاجة الى أشياء غير الجمود والبطء الادارى .

وقد يكون فى كلامنا هذا شىء من الشدة نحو الحكومة ولكنا لا نقصد منه قدح فى الموظفين فإن أولئك الذين يعملون بإخلاص فى جمعية غير حكومية كالجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية غير عالمين بما أقوله فى سبيل ذلك من التعب لم تتعود به من حرية فى العمل تمكنهم من بذل مجهودات تعود بالفائدة ، إن هؤلاء لا يمكنهم أن يعملوا لتلك الجمعية والغيرة تشعرهم أنهم مقيدون بسلاسل الإجراءات الادارية . وكثير من أولئك الذين يعملون فى الجمعية ويخصصون لها كل وقع من الموظفين .

وهذه التجارب لم تخرج حتى اليوم الا فى قريتين [1] بدأ العمل فيهما منذ أقل من سنتين ومن الطبيعى أنه لم يحدث فيهما شىء من المعجزات . وهذا الإصلاح الذى تم فيهما لا يكون له التأثير الذى تحدثه فى النفس زيارة القرى النموذجية التى تعد من المستشفيات أو مشاهدة مستشفى أنشئ حديثا أو سيارة صحية مستوفية لجميع الشروط مما لا يمكن الحكم معه بأن فى المستطاع عمل عدد كاف منها .

---

[1] الطايل بمركز شبين الصحراء وعدد سكانها ١٠٠٠ نفس وشطانوف بمركز أشمون وعدد سكانه ٥٠٠٠ نفس

وهاتان القريتان هما من القرى الفقيرة ، ولكن أسباب النظافة أخذت (أقول أخذت) تتوافر فيهما ، ومن يزورهما يشعر بسرور السكان وتقديرهم للجهود التى بذل لأجلهم وبحبوتهم وبر الأطفال يذودون عنهم الذباب الذى ما انفك يلاحقهم — وهذا ولا شك نجاح يذكر — وقد مهد فيهما السبيل لأعمال يدوية مثمرة وجمعيات تعاونية وكفلت فيهما الاسعافات الطبية المستعجلة .

وقد سألت أولئك الشبان الذين كانوا هناك يؤدون عملهم بإخلاص والفخار ملء قلوبهم باعترافهم أن التقدم بطىء . ومما قالوه بأن الشباب والأولاد هم فى مقدمة المدركين لفائدة الجمعية والمتعاونين لها فى عملها وبليهم النساء فهن لا يعرضن أعمالها وربما كان للوضع (الولادة) والعناية بالأطفال شأن فى ذلك لأنهما مما يسهل الاتصال بهن . أما الرجال فهم أقل اهتماما من الجميع . على أنه لا يصعب الوصول — بقليل من النفقات — إلى شىء من النجاح من الميسور توطيده والاحتفاظ به وتعميمه .

ولا مناص إزاء العمل الاجتماعى الواسع النطاق الذى يجب القيام به فى مصر أن يميز بين ما هو مستطاع وما هو — مع الأسف — غير مستطاع ، وبين النجاح الذى يدوم وبين الحسيات الوقتية الفرارة بمظاهرها .

وقد كتب فى هذا الموضوع لمسيو مريت غالى من كبار المشتغلين بهذه المسائل فأبدى ملاحظة جديرة بالاعتبار وهى أنه "لا سبيل إلى الوصول إلى حل صائب لمسائلنا الاجتماعية إلا على ضوء بحث عام يتناول شؤون حياتنا الاجتماعية فى مظاهرها المتعددة" .

والواقع أنا الذى تحاول " الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية " عمله فى القرى التى تجرى فيها التجارب إنما تعمله على ضوء هذا البحث .

وهذا على ما أظن يصلح أن يكون نواة لطريقة يمكن أن تؤتى ثمرها إذا شجعتها وزارتا شؤون الاجتماعية والصحة العمومية بسخاء وإدراك ، ولكن لا بد لهذه الجهود من أن تنتشر وتتكاثر . لوقد شرعت الجمعية فى تجربتين تقتضيان على التوالى مبلغ ٦٠٠ و٨٠٠ جنيه حسب أهمية القرية مع العلم أن وزارة الصحة العمومية تساعد المشروع ماديا بأقسامها ووحداتها الصحية .

وهناك تجربة ثالثة ستشرع فيها فى قرية من قرى الوجه البحرى وقد تقدمت شركة مصرية لتحمل نفقاتها .

غير أنه لا بد من إجراء مثل هذه التجارب فى عشرات من القرى فى مختلف المناطق وحينئذ يمكن الحكومة أن تتخذ من هذه التجارب الكثيرة بعد مقابلة بعضها بالبعض خططا عملية مضمونة لاستعمال الاعتمادات المخصصة بالشؤون الاجتماعية .

وفي وسع الأفراد أن يتقدموا في إجراء هذه التجارب فيعمد كبار الملاك مثلا إلى إجرائها في القرى المجاورة في مزارعهم، أو تقوم بعض الشركات أو الجماعات بإجرائها في قرى يقع اختيارها عليها. ومما تجدر الإشارة إليه أن المدارس الخاصة الملكية ومصلحة الأملاك الأميرية والجمعية الزراعية الملكية وشركة وادي كوم امبو قد قامت بعمل مثل هذه التجارب فكانت النتيجة باعثة على الارتياح.

وواضح مما ذكرته في هذه العجالة أن الغرض ليس هو استكشاف شيء جديد أو دواء شاف لجميع الأمراض بل هو الوصول إلى طريقة حسنة يجري عليها في العمل الاجتماعي وينصرفها إلى الخلائق.

وفي هذه المسألة المتصلة بأهل الريف — وهي مسألة متشعبة الأطراف كغيرها من المسائل الاجتماعية فضلا عن أنها مثيرة للخواطر — يجب التفرقة بين مسألة العدد ومسألة النوع. وهذه التفرقة لا بد منها لدرس الموضوع وتحليله. وغني عن البيان أن هاتين المسألتين هما في الواقع متداخلتان ومرتبطتان الواحدة منهما بالأخرى.

ولكي يقل عدد سكان الريف أرادوا أن يوسعوا نطاق الصناعة. ولكن هذا التوسع يتطلب عمالا أقوياء البنية.

إنهم يتحدثون عن هجرة إلى السودان ولكنها تقتضي فلاحين يصلحون لها.

إن ما يتمناه الجميع هو أن تقل الزيادة في عدد السكان وأن يقل عدد الأطفال. غير أنه يجب أن تكون هناك وحدات اجتماعية واقتصادية صالحة للعمل. وعليه يجب الاهتمام كله بمسألتي العدد والنوع فإن عليهما يتوقف مستقبل البلاد.

مارسيل فانسنو